



مستجدات من العالم العربي

تشرين الأول (أكتوبر) 2010

البحرين

تزوير البرمجيات يكلف الملايين

أشارت النشرة الصادرة مؤخرا عن (بيزنس سوفتوير أليانس بي اس ايه- Business Software Alliance (BSA) إلى تكاليف البرمجيات المزورة أو غير المرخصة في البحرين في العام 2009 والتي بلغت ما يقارب 21 مليون دولار أمريكي، حيث أشارت (بيزنس سوفتوير أليانس بي اس ايه- Business Software Alliance (BSA) أيضا إلى أن البرمجيات المزورة في البحرين تشكل ما يقارب 54 % من إجمالي حجم مبيعات البرمجيات هناك. (بيزنس سوفتوير أليانس بي اس ايه- Business Software Alliance (BSA) هي مجموعة تجارية تقوم بأعمال دفاعية وتمثل عددا كبيرا من مطوري البرمجيات العلاميين الرئيسيين، وبالرغم من حجم هذه الخسائر، تشير (بيزنس سوفتوير أليانس بي اس ايه- Business Software Alliance (BSA) إلى أن نسبة تزوير البرمجيات في البحرين قد انخفضت فعليا منذ العام 2008 حيث استقرت النسبة المئوية لمبيعات البرمجيات المزورة على 55% والتي تسجل بلغة المال انخفاضا بما مقداره 7 ملايين دولار أمريكي من حجم مبيعات البرمجيات المزورة. يعكس هذا الانخفاض الجهود التي تبذلها وتكرسها السلطات البحرينية من أجل وقف التزوير في البلاد، ومن ناحية أخرى تعمل (بيزنس سوفتوير أليانس بي اس ايه- Business Software Alliance (BSA) بشكل مكثف جنبا إلى جنب مع المسؤولين البحرينيين لنشر وخلق إدراك أوضح للنتائج السلبية المترتبة على تزوير البرمجيات في البلاد وفي المنطقة ككل.

العراق

مكتب العلامات التجارية يعيد تدقيق ملفاته

أتلقت أعداد كبيرة من ملفات العلامات التجارية في العام 2003 نتيجة الحرب التي دارت رحاها في العراق، حيث كان الإجراء الأخير الذي اتخذته مكتب العلامات التجارية العراقي في عملية معالجة وتصحيح الوضع هو الإعلان الرسمي الصادر بتاريخ 7 حزيران / يونيو 2010 الذي يدعو لبدء عملية مراجعة وتدقيق ملفات تسجيلات العلامات التجارية التي تحمل الأرقام من 1 إلى 16090 من أجل التأكد من صحة وسلامة ترتيب السجلات. أما في حال فقدان أي وثائق، سيطلب من مالكي العلامات التجارية إتمام كافة المتطلبات الضرورية خلال فترة لا تتعدى 7 كانون أول / ديسمبر 2010، وستعتبر تسجيلات العلامات التجارية التي لا تستكمل سجلاتها متروكة، في حين أنه من غير الواضح في هذه المرحلة ما إذا سيتم تمديد الموعد النهائي أم لا.

خفض الرسوم

قام مكتب العلامات التجارية العراقي مؤخرا بتعديل الجدول الرسمي للرسوم التي تتعلق بكافة شؤون التجارية، ووفقا للجريدة الرسمية رقم: 4154 الصادرة بتاريخ 7 حزيران / يونيو 2010، فقد انخفضت معظم الرسوم مقارنة بما هي عليه الآن، وبشكل أكثر تحديدا تلك الرسوم التي تتعلق بالإيداع والنشر والتجديد وتعديل الاسم / العنوان. سيتم العمل الرسوم الجديدة اعتبارا من 1 تموز / يوليو 2010، حيث أنها ستطبق على الطلبات الجديدة والطلبات قيد التسجيل.

البحرين

- تزوير البرمجيات يكلف الملايين.....1

العراق

- مكتب العلامات التجارية يعيد تدقيق ملفاته...1

- خفض الرسوم.....1

السودان

- سلطة الجمارك ترتقي لمستويات جديدة في مجال حماية الملكية الفكرية.....2

- أصبح من الممكن حاليا تسجيل العلامات التجارية لدى سلطة الجمارك.....2

الإمارات العربية المتحدة

- قبول طلبات أسماء النطاق العربية.....2

- قسم جديد يعنى بنزاعات الملكية الفكرية في أبو ظبي.....2

المملكة العربية السعودية

- شطب اسم المملكة من قائمة مراقبة ممثلي الولايات المتحدة للتجارة.....3

لبنان

- يستضيف مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي ندوة حول حقوق الملكية الفكرية.....3

ليبيا

- استحداث قانون جديد للعلامات التجارية.....4

- بدء إصدار شهادات العلامات التجارية بعد طول انتظار.....4

سلطة الجمارك ترتقي لمستويات جديدة في مجال حماية الملكية الفكرية

وضعت سلطات الجمارك في السودان تدابير حدودية جديدة وصارمة لحماية حقوق الملكية الفكرية في البلاد، يقع على عاتق الجمارك الحدودية واجبا مهماً يتمثل في منع استيراد وتصدير المنتجات المزورة والمقلدة، حيث تعد مراقبة الحدود الصارمة والمصادرة الفورية لتلك المنتجات خطوة مهمة لا غنى عنها في توجّهات البلاد الشاملة لحماية الملكية الفكرية.

حيث تتلخّص التدابير الحدودية الجديدة للسلطات الجمركية أذناه:

- بإمكان السلطات الجمركية إرجاء إدخال أي منتجات يزعم بأنها مزورة أو مقلدة إلى الأراضي السودانية.
- يتوجب تقديم دليل ومعلومات كافية لدعم طلب إرجاء إدخال المنتجات لتأكيد انتهاك الحقوق المسجلة وان البضائع المستوردة هي بضائع مزورة أو مقلدة.
- ينبغي الشروع في الإجراءات القانونية من قبل المالك الشرعي في غضون عشرة أيام وإلا سيتم رفع إجراءات الحجز.
- يتوجب السماح للمالك الشرعي معاينة البضائع المصادرة تحت إشراف الجمارك.
- إذا أعلن عن البضائع المرغاً إدخالها بأنها مزيفة بقرار نهائي صادر من المحكمة، سيكون من الواجب عندئذ إتلافها.
- لا تعنى التدابير الجديدة ببضائع النقل بالعبور أو السلع الشخصية أو الهدايا.

أصبح من الممكن حالياً تسجيل العلامات التجارية لدى سلطة الجمارك

أصبح من الممكن حالياً تسجيل العلامات التجارية من قبل أصحاب الحق لدى الجمارك السودانية استناداً للمادتين 14 و 22 من الأنظمة الحدودية الصادرة مؤخراً، حيث ستدخل العلامة التجارية في مرحلة المراقبة بعد إتمام عملية التسجيل وستخضع المنتجات التي تحمل هذه العلامة أو أي علامة مشابهة للمراقبة والمعاينة من قبل الجهات المعنية. سيتم إرجاء إدخال البضائع التي يشبه بأنها مزورة وسيتم إبلاغ صاحب الحق والمستورد بذلك على الفور، حيث سيكون التسجيل ساري المفعول لسنة واحدة وقابلًا للتجديد لفترات متساوية.

الوثائق التالية هي الوثائق المطلوبة لإتمام عملية التسجيل :

- 1 - توكيل مصدق من قبل القنصلية السودانية
- 2 - نسخة موثقة من شهادة تسجيل العلامة التجارية
- 3 - طلب التسجيل
- 4 - توضيح إلكتروني للمنتج الأصلي لمساعدة مسؤولي الجمارك على كشف المنتجات المزورة والتقريب بينها وبين المنتجات الأصلية

الإمارات العربية المتحدة

قبول طلبات أسماء النطاق العربية

حذت الإمارات العربية المتحدة حذو المملكة العربية السعودية بالبدء بتسجيل أسماء النطاق العربية، وحتى وقتنا الحالي، كان لا بد أن تكون مواقع الانترنت بنطاقات نصوص لاتينية قياسية، وقد مثل ذلك مشكلة للشركات العاملة في الشرق الأوسط التي تريد أن تتواصل عبر شبكة الانترنت وأن تستهدف الأشخاص غير الملمين باللغة الإنجليزية. تقبل الإمارات العربية المتحدة حالياً الطلبات التي تعنى بالجهات الحكومية فقط، فمن الجدير بالملاحظة أن مركز معلومات شبكة الإمارات العربية المتحدة سيبدأ فترة تسجيل أسماء النطاق للعمامة اعتباراً من 26 أيلول 2010، مما يمكن أي شخص من التقدم لتسجيل أسماء النطاق ذات القيمة التجارية العالية. لا تتوفر بعد معلومات مفصلة حول الجدول الزمني والعمليات التي ستطبق أثناء تلك الفترة.

قسم جديد يعنى بنزاعات الملكية الفكرية في أبو ظبي

لإظهار الدور البارز للملكية الفكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أقر المجلس القضائي لدى دائرة أبو ظبي القضائية تأسيس أقسام جديدة مختصة بتسويات نزاعات الملكية الفكرية. يعد تأسيس أقسام جديدة ومختصة جزءاً من خطة دائرة أبو ظبي القضائية للفترة ما بين 2008 و 2013، حيث تعمل دائرة أبو ظبي القضائية بشكل فعال لإيجاد خدمات قضائية مختصة جداً وذلك لمواكبة النمو في التطور ورأس المال البشري في الإمارة. سيعمل قسم الملكية الفكرية الجديد على الحفاظ على معايير معاصرة ضمن الاقتصاد المعرفي المتنامي بالإضافة للترويج للابتكار والإبداع في أبو ظبي من خلال توفير طريقة فعالة لمكافحة مخالفات الملكية الفكرية.

▲ المملكة العربية السعودية

شطب اسم المملكة من قائمة مراقبة ممثلي الولايات المتحدة للتجارة يو اس تي ار USTR !

يصدر ممثلي الولايات المتحدة للتجارة سنوياً التقرير الخاص يو اس تي ار-USTR 301 حول حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية العالمية. يعكس التقرير 301 الخاص مخاوف الإدارة الأمريكية عند التعامل مع مسائل الملكية الفكرية العالمية المختلفة. يتضمن كل تقرير خاص يو اس تي ار-USTR 301 قائمتين وهما قائمة مراقبة الأولوية وقائمة المراقبة، بحيث تضم هذه القوائم وفقاً للولايات المتحدة الدول التي لديها أنظمة حماية وإنفاذ حقوق ملكية فكرية ضعيفة أو غير ملائمة. تتصف الدول المدرجة ضمن قائمة مراقبة الأولوية بعدم كفاية مستواها لحماية حقوق الملكية الفكرية ويضعف وصول الأشخاص المعتمدين على حماية الملكية الفكرية للأسواق، في حين أن الدول المدرجة ضمن قائمة المراقبة لا تبدي التزاماً كاملاً لحل مشاكل حقوق الملكية الفكرية.

حصل تطور مهم يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وهو شطب اسم المملكة العربية السعودية من قائمة المراقبة للعام 2010، حيث تم شطبها نتيجة لسياسة الملكية الفكرية الصارمة بنحو متزايد لديها بالنسبة للسنة الماضية التي قد حسنت حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلاد .

في حين بقيت كل من مصر والكويت ولبنان ضمن قائمة المراقبة لسنة أخرى بالرغم من التطورات الملحوظة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول أنفة الذكر.

ظلت الجزائر هي الدولة العربية الوحيدة الموجودة على قائمة مراقبة الأولوية بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في العام 2009 من قبل الحكومة الجزائرية لتحسين حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. يحث التقرير الخاص يو اس تي ار-USTR 301 الجزائر على تعزيز قوانينها المتعلقة ببراءات الاختراع، خصوصاً فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية بالإضافة إلى مواصلة الإجراءات الحدودية الهادفة لمكافحة التزوير والقرصنة.

▲ لبنان

يستضيف مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي ندوة حول حقوق الملكية الفكرية

أظهر مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (يو اس بي تي أو) عبر أكاديمية الملكية الفكرية العالمية (جي أي بي ايه) التابعة له اهتمامه المتزايد في حقوق الملكية الفكرية في الشرق الأوسط، حيث استضافت الأكاديمية ندوة حول حقوق الملكية الفكرية في بيروت وذلك لتناول وضع الملكية الفكرية في البلاد، حيث تمت استضافة ضيوف مميزين في الندوة كممثلين للحكومة ومحامين ومنظمات غير حكومية عاملة من أجل تطوير حقوق الملكية بشكل أكبر في لبنان وقد تضمن الوفد الأمريكي محامين وممثلين من مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (يو اس بي تي أو). تمحور الموضوع الرئيسي للندوة حول الوضع الحالي للملكية الفكرية في لبنان والمنطقة والخطوات الممكنة الواجب اتخاذها لتعزيز حقوق أصحاب الملكية الفكرية، طرح مشتركون مختلفون مواضيع تطرقت لمسائل مختلفة تضمنت:

- حقوق التلايف في عصر الانترنت
- المعايير الدولية لحماية العلامات التجارية
- إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في لبنان
- التوعية المتعلقة بالملكية الفكرية لحماية المستهلكين وإسناد الأعمال التجارية
- المساعدة الفنية وبناء القدرات

تناولت الندوة أيضاً الأهمية المتزايدة للملكية الفكرية لدى الدوائر الرسمية اللبنانية، حيث تميزت دائرة الجمارك اللبنانية لخطواتها وسياساتها فيما يتعلق بمصادرة المنتجات المزورة، وأيضاً تمت الإشارة إلى شطب اسم لبنان من قائمة مراقبة أولوية تقرير مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (يو اس بي تي أو) 301 الخاص على أنها ترجمة فعلية لإنفاذ لبنان لحقوق الملكية الفكرية. وبإنهاية اختتمت الندوة بالتطرق لفوائد الإنفاذ الصارم للملكية الفكرية، حيث أن حماية الموجودات غير الملموسة سيؤدي لحماية الملكية الفكرية المحلية بالإضافة لزيادة توجه الشركات اللبنانية نحو الابتكار والإبداع.

استحداث قانون جديد للعلامات التجارية

استحدثت مؤخراً قانون علامات تجارية جديد في ليبيا بعد إقراره من قبل البرلمان الليبي، حيث سيدخل هذا القانون حيز التنفيذ في البلاد عند نشره في الجريدة المحلية لكنه سيطبق عند صدور اللوائح التنفيذية، وعند سن القانون الجديد سيستبدل القانون الحالي رقم 40 لعام 1956 لحماية العلامات التجارية.

أدرج أدناه السمات البارزة للقانون الجديد، وقد وضع لعنايتكم خط تحت التحديثات الرئيسية.

- 1- تم توسيع تعريف العلامة التجارية حيث شمل الأسماء التجارية، العلامات الصوتية والعلامات اللونية.
- 2- يمكن تسجيل العلامات الجماعية وعلامات المصادقة.
- 3- يمكن الادعاء بحق الأولوية بناء على طلب أجنبي مودع سابقاً.
- 4- تكون العلامة التجارية عرضة للإلغاء من قبل الأطراف المعنيين في غضون 5 سنوات من تاريخ التسجيل، ما لم تسجل العلامة بنية سيئة، ففي هذه الحالة لا يوجد إطار زمني.
- 5- تكون العلامة التجارية عرضة للإلغاء من قبل الأطراف المعنيين إذا لم يكن هناك استخدام فعلي للعلامة لفترة خمس سنوات متتالية.
- 6- سيتم نشر طلبات العلامات التجارية التي قبلها المسجل لغايات الاعتراض، وأيضاً بالنسبة للعلامات التي اجتازت مرحلة الاعتراض بنجاح سيتم نشرها للمرة الثانية لإثبات التسجيل.
- 7- يمكن رفع دعاوى الاستئناف ضد قرارات المسجل بالرفض في غضون 30 يوماً من تاريخ التبليغ.
- 8- تبقى تسجيلات العلامات التجارية سارية لعشر سنوات من تاريخ الإيداع وقابلة للتجديد لفترات متساوية، وهنا لك فترة سماح تمتد لسنة أشهر للتجديدات المتأخرة.
- 9- سيحدد القانون العلامات التجارية المشهورة التي تكون معروفة في ليبيا، ويجب أن يضمن الحماية حتى لو كانت العلامات غير مسجلة.
- 10- يمنح القانون ما لكي العلامات التجارية الحق برفع دعاوى مدنية و جنائية ضد أي معتدين. تتضمن العقوبات السجن لسنتين كحد أقصى ودفع غرامات تصل حتى 7.500 دولار أمريكي.

بدء إصدار شهادات العلامات التجارية بعد طول انتظار

أصدر مكتب العلامات التجارية الليبي أول شهادة تسجيل بعد انتظار طال لقرابة ثلاثين عاماً، وقد حدث ذلك بعد قرار اتخذ العام الماضي (القرار الوزاري رقم 316 بتاريخ 7 أيار/مايو 2009) لتعديل نموذج شهادة تسجيل العلامة التجارية في البلاد.

على سبيل التذكير، تتبع عملية التسجيل في ليبيا خطوات عديدة قبل استلام العلامة التجارية لشهادة تسجيلها.

يظهر أدناه ملخص هذه الخطوات

- 1- يودع طلب لتسجيل العلامة التجارية.
- 2- يوضع الطلب قيد الفحص.
- 3- وبعد الفترة التي تستغرق في أي مكان من عشر إلى اثني عشر شهراً، يتم مراجعة الطلب من قبل فاحص لضمان أنه يتماشى مع كافة المتطلبات التي تجعله قابلاً للتسجيل.
- 4- بعد الانتهاء من فحص العلامة دون وجود أي مشاكل لمعالجتها أو إذا تجاوزت طلب التسجيل بشكل ملائم مع قرارات مكتب العلامات التجارية، ينشر الطلب لغايات الاعتراض.
- 5- في حال عدم حدوث الاعتراضات أو في حال تم الحكم بالاعتراض لصالح طلب التسجيل، يتم تسجيل العلامة التجارية.